

## الأداء الانتخابي للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في الانتخابات البرلمانية 2011-2012

بالتركيز على: حزب الحرية والعدالة، وحزب النور

نجوان عبد المعبود الأشول<sup>1</sup>

تمثل الانتخابات التشريعية مرحلة فاصلة من مراحل الثورة المصرية باعتبارها أول الخطوات العملية لتحقيق دولة القانون التي نادى بها الشعب المصري في ثورته من خلال هتافاته الداعية إلى إقامة الدولة الديمقراطية: دولة العدل والحرية والقانون. لذا يعد من الأهمية بمكان تسليط الضوء على أداء الفواعل السياسية خلال هذه الانتخابات، ومن أهم هذه الفواعل السياسية هي الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والتي انبثق أغلبها من عباءة جماعات الإسلام السياسي، والتي لم يفاجئ حصولها على أغلبية مقاعد مجلس الشعب الباحثين في العلوم الاجتماعية، إلا أن أدائها في العملية الانتخابية يطرح العديد من الدلالات المهمة في مستقبل عملها في الحياة السياسية وفي شكل العلاقة البينية بينها من ناحية والعلاقة مع الفواعل السياسية الأخرى سواء الأحزاب السياسية أو المجلس العسكري من ناحية أخرى.

هذه الورقة تحاول أن تقدم تصورا حول أداء بعض الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية في انتخابات مجلس الشعب لعام 2011، 2012، وبالتحديد حزب الحرية والعدالة، وحزب النور<sup>2</sup>.

وبالتالي يوجد قسمين لهذه الورقة: الأول يتناول الأداء الانتخابي من خلال محاولة الإجابة على عدد من التساؤلات وهي:

- هل مثلت الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية كتلة واحدة؟
- ما علاقتهم بالفواعل الأخرى: الليبراليين، والاشتراكيين، المسيحيين، المجلس العسكري، الشعب.

<sup>1</sup> نجوان الأشول، باحث دكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ومدير مكتب البرامج الثقافية بمؤسسة مدى للتنمية الإعلامية.

تتوجه الباحثة بالشكر والتقدير إلى الباحثين: نور وائل، وشريف محي على مجهودهما في تجميع المادة العلمية للدراسة. تستخدم الباحثة مصطلح الأحزاب "ذات المرجعية الإسلامية" وليست الأحزاب الإسلامية كما تستخدمه الصحف ووسائل الإعلام وذلك لأن هذه الأحزاب أعلنت أن مرجعيتها هي الشريعة الإسلامية من ناحية، ومن ناحية ثانية ترى الباحثة بضرورة قيام بحثي من قبل الباحثين العرب حول تعريف "الإسلامي" وتقديم تعريف اسمي وإجرائي يمكن على أساسه اعتماد ربط أي الكيان "بالإسلامي".

<sup>2</sup> حزب الحرية والعدالة: هو حزب تم تأسيسه من قبل جماعة الإخوان المسلمين في 6 يونيو 2011. حزب النور: هو حزب تم تأسيسه من قبل جماعة الدعوة السلفية بالإسكندرية في 15 يونيو 2011.

بينما يقدم القسم الثاني تصورا حول المشهد السياسي في مرحلة ما بعد الانتخابات. ثم الخلاصات العامة.

وقد اعتمدت الورقة في مصادرها على البيانات الميدانية من خلال مقابلات مع عدد من الأشخاص، والجرائد والمواقع الالكترونية.

فترة الدراسة تبدأ في سبتمبر 2011 وتنتهي في 22 فبراير 2012.

### القسم الأول: الأداء الانتخابي:

مع نهاية المرحلة الأولى من الثورة بنتحي الرئيس مبارك عن الحكم وتولي المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد، ظهر توافق واضح بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية والأحزاب الأخرى إزاء العديد من القضايا، وأهم هذه القضايا كانت النظام الانتخابي للانتخابات مجلسي الشعب والشورى، حيث توافقت الأحزاب السياسية على رفض قانون الانتخابات القائم على تخصيص الثلث للقائمة النسبية والثلثين للنظام الفردي، باعتباره سوف يصب في صالح مرشحي الحزب الوطني المنحل<sup>3</sup>، ولكن هذا لم يمنع من حدوث اختلافات بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في قضايا أخرى مثل تقسيم الدوائر الانتخابية، حيث حدث اختلاف بين كل من حزبي الحرية والعدالة والنور حول مدى قبولها بالشكل الذي قدمته الهيئة العليا للانتخابات لتقسيم الدوائر الانتخابية<sup>4</sup>. ففي الوقت الذي تحفظ فيه حزب الحرية والعدالة وافق حزب النور على هذا الشكل. ويعد هذا الاختلاف هو بداية الاختلافات بين حزبي الحرية والعدالة، وحزب النور.

### التحالفات الانتخابية:

بدأت فكرة إنشاء توافق بين القوى السياسية ذات المرجعيات المختلفة في منتصف شهر مارس 2011 بعد حالة الاستقطاب الواسعة التي حدثت بينهم بسبب الاستفتاء على التعديلات

<sup>3</sup> عنان يلتقي الأحزاب اليوم للحوار حول الانتخابات- و26 حزبا ترفض مشروع قانون الانتخابات لمجلسي الشعب والشورى، موقع صحيفة الأهرام، 5 يوليو 2011، <http://www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syassy/News/87500.aspx>

انظر أيضا:

إقرار قانون الانتخابات البرلمانية "المعدل" الثلاثاء وسط رفض واسع من الأحزاب، موقع صحيفة المصري اليوم، 26 سبتمبر 2011، <http://www.almasryalyoum.com/node/499660>

<sup>4</sup> السلفيون يقبلون التقسيم الجديد للدوائر الانتخابية وباقي القوى الإسلامية تتحفظ، موقع صحيفة المصري اليوم، 4 سبتمبر 2011، <http://www.almasryalyoum.com/node/492246>

الدستورية، وكانت بمبادرة من جماعة الإخوان المسلمين تحت اسم " معاً نبدأ البناء: مبادرة من أجل مصر" وقد ضمت في بدايتها عدد من الأحزاب السياسية وممثلون لعدد من التيارات السياسية والفكرية والجمعيات الأهلية ونوادي هيئات تدريس الجامعات، وبعد اجتماعات دامت لعدة أشهر تم الإعلان عن تحالف سياسي تحت اسم "التحالف الديمقراطي من أجل مصر" والذي أنشئ بشكل رسمي في يوليو 2011 وضم 40 حزبا سياسيا، وكان يعد أول كتلة سياسية بارزة تُشكّل بعد الثورة من مزيج من أحزاب مختلفة التوجّه، وذلك في محاولة لسدّ الهوة بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية وغير الإسلامية. وقام التحالف على توجّهات إيديولوجية مختلفة:

الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية: شملت حزب الحرية والعدالة؛ وحزب البناء والتنمية، وحزب النور، وحزب الأصالة وحزب الفضيلة. والأحزاب الليبرالية: حزب الوفد؛ وحزب الغد الجدي.

الأحزاب القومية: حزب الكرامة. أحزاب يسار الوسط: الحزب الناصري؛ وحزب العمل المصري؛ والحزب العربي الاشتراكي؛ والتوحيد العربي؛ وحزب الجيل، حزب الأحرار.

وقد اصدر هذا التحالف وثيقة هي "وثيقة التحالف الديمقراطي من اجل مصر"، والتي وضعت بمثابة لبنة للتوافق بين القوى السياسية المختلفة من اجل التعاون المشترك للخروج من حالة الاستقطاب والاصطفاف لمواجهة أعضاء الحزب الوطني المنحل. وكذلك وضعت لتكون مبادئها التي نصت عليها بمثابة مرجعية لهذه القوى عند وضعهم للدستور الجديد<sup>5</sup>.

<sup>5</sup> التحالف الديمقراطي، موقع مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، <http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A3%D8%AC%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1> وثيقة "التحالف الديمقراطي من اجل مصر"، انظر ملحق رقم 1.

حاليا يضم التحالف كل من: حزب الحرية والعدالة، حزب الكرامة، حزب غد الثورة، حزب العمل، حزب الإصلاح والنهضة، حزب الحضارة، حزب الإصلاح، حزب الجيل الديمقراطي، حزب مصر العربي الاشتراكي، حزب الأحرار، حزب الحرية والتنمية. للمزيد انظر:

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81\\_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A\\_%D9%85%D9%86\\_%D8%A3%D8%AC%D9%84\\_%D9%85%D8%B5%D8%B1](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A_%D9%85%D9%86_%D8%A3%D8%AC%D9%84_%D9%85%D8%B5%D8%B1)

لكن مع بداية الاستعداد للانتخابات، بدأت الخلافات بين أعضاء هذا التحالف حول نسب التواجد في القوائم<sup>6</sup> الأمر الذي أدى إلى انسحاب العديد من الأحزاب حتى وصل إلى 11 حزبا فقط ظلوا في التحالف، فقد انسحب الوفد لأسباب الاختلاف حول النسب في القوائم ولكن أيضا كان هناك سببا آخر مرتبط برفض أعضاء التحالف لقائمة الوفد لاحتوائها 80 شخص كانوا ينتمون إلى الحزب الوطني<sup>7</sup>، أما انسحاب حزب الوسط كان متمركزا حول رأيه بأن القوائم كلها تصب لصالح حزب الحرية والعدالة، ثم انسحاب الأحزاب السلفية: النور، والأصالة، والفضيلة للاختلاف حول النسب الانتخابية على القائمة.

وكان نتيجة لإنسحاب هذه الأحزاب ظهور تحالفات جديدة، وهي:

التحالف الإسلامي تم إنشاؤه في 23 أكتوبر، ويضم حزب النور، حزب الأصالة، حزب الفضيلة، حزب البناء والتنمية، وغيرهم<sup>8</sup>.

وتحالف الوسط: تضم حزب الوسط، حزب الريادة، حزب الفضيلة.

ومن الملاحظ على هذه التحالفات أنها كانت تحالفات انتخابية بالأساس ولم يصدر عنها وثائق تحالفية كوثيقة التحالف الديمقراطي التي تم إعلانها كبرنامج انتخابي لكل أحزاب التحالف الديمقراطي<sup>9</sup>.

### العلاقة بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور:

<sup>6</sup> حوار مع الدكتور البلتاجي، موقع إخوان أون لاين، <http://www.ikhwanonline.com/Mob/Article.aspx?ArtID=%2093811&secid=%20270>

<sup>7</sup> الشروق تنشر أسماء فلول الوطني على قوائم الوفد في الانتخابات المقبلة، موقع جريدة الشروق، 25 سبتمبر 2011، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=25092011&id=327cfa7a-b5e5-4b24-9407-6256412b60ae>

<sup>8</sup> أحزاب الكتلة الإسلامية: حزب النور، حزب الفضيلة، حزب الأصالة، حزب البناء والتنمية، حزب التغيير والتنمية، والحزب العربي للعدل والمساواة، للمزيد انظر: التحالف الإسلامي، موقع مؤسسة كارنيجي: <http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b3%d9%84%d8%a7%d9%85%d9%8a> وانظر أيضا: [http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9)

<sup>9</sup> البرنامج الانتخابي للتحالف الديمقراطي من أجل مصر، موقع جريدة الأهرام، 17 نوفمبر 2011 <http://gate.ahram.org.eg/NewsContent/13/97/138274> /أخبار/برلمان-واحزاب/البرنامج-الانتخابي-للتحالف-الديمقراطي-من-أجل-مصر

بعد انسحاب حزب النور من التحالف الديمقراطي<sup>10</sup>، كان هناك تنافس شديد بين الحزبين سواء على مستوى القوائم أو الفردي في الدوائر الانتخابية، الأمر الذي وصل إلى حد حدوث مناوشات بين أنصار الحزبين أمام اللجان الانتخابية وإصدار فتاوى ضد التصويت لبعضهم البعض<sup>11</sup>، وغيرها من أشكال التنافس الشديد بين الحزبين والتي ظهرت بشكل واضح في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس الشعب، الأمر الذي دفع إلى إيجاد وتفعيل بعض المبادرات مثل " الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح"<sup>12</sup> والتي تضم شخصيات من جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية، والجماعة الإسلامية، وعدد من الشخصيات الإسلامية المستقلة بهدف الحيلولة من تحول التنافس الانتخابي إلى صراع بين الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، وقد ظهر تأثير مثل هذه المبادرات في المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات بشكل واضح، في قيام الحزبين بإخلاء بعض الدوائر والتنسيق الانتخابي في بعض اللجان<sup>13</sup>.

## العلاقة مع الأحزاب السياسية:

<sup>10</sup> النور السلفي يعلن انسحابه رسمياً من التحالف، موقع اليوم السابع، 3 سبتمبر 2011،

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=485219>

حزب النور السلفي ينسحب من التحالف الديمقراطي احتجاجاً على مشاركة أحزاب علمانية، موقع البديل الجديد، 3 سبتمبر 2011

<http://elbadil.net/%D8%AD%D8%B2%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%81%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%B3%D8%AD%D8%A8-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF>

- الإسلاميون» يتحالفون ضد «الإخوان».. ومصادر بالتحالف: «حزب الجماعة» يخشى نجاح «الوفد، موقع صحيفة المصري اليوم، 14 أكتوبر 2011

<http://www.almasryalyoum.com/node/505081>

<sup>11</sup> العلاقة بين الإخوان والسلفيين، موقع BBC News باللغة العربية، 7 ديسمبر 2011،

<http://www.salafoice.com/article.php?a=6039>

-حول فتوى التحالف مع الليبراليين والعلمانيين، موقع صوت السلف،

- محضر ضد التعدي على أنصار الحرية والعدالة بالبحيرة، موقع إخوان أون لاين،

<http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=101955&SecID=0>

<sup>12</sup> الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، صفحة على موقع ال facebook:

<http://www.facebook.com/groups/186929388013827>

- الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح، موسوعة ويكيبيديا،

[http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9\\_%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82\\_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD)

<sup>13</sup> مرشح مدعوم من السلفيين يتنازل لمرشح الحرية والعدالة بامباية، موقع اليوم السابع، 9 ديسمبر 2011،

<http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=550444>

بالنسبة للعلاقة مع الأحزاب والشخصيات الليبرالية والاشتراكية، نجد تباين بين الحزبين في شكل العلاقة، فالنسبة لحزب الحرية والعدالة فقد دخل على المستوى الانتخابي في تحالفات وتنسيقات مع بعض الأحزاب الليبرالية والاشتراكية والقومية مثل حزب الغد الجديد، وحزب الكرامة، وحتى مع انسحاب حزب الوفد، ظل هناك نوع من التنسيق السياسي معه، وقد أعلن حزب الوفد أن انسحابه من التحالف انتخابي فقط وأن الحزب لا يزال موجود على المستوى السياسي<sup>14</sup>. لكن من ناحية أخرى، كانت هناك منافسة شديدة مع أحزاب الكتلة المصرية.

أما بالنسبة لحزب النور ومن خلفه الدعوة السلفية: فكان الخطاب الديني، وخطاب الهوية هو السائد والذي استخدم بشكل صريح ضد كلا من حزب الحرية والعدالة وتحالفها مع الأحزاب الليبرالية من ناحية وضد الكتلة المصرية والشخصيات الليبرالية والاشتراكية باعتبارهم خطر على الهوية الإسلامية للدولة المصرية<sup>15</sup>.

#### - العلاقة مع المسيحيين:

اتسم خطاب حزب الحرية والعدالة بالتركيز على مفهوم المواطنة بالنسبة للمسيحيين، موضحا موقف الجماعة والحزب من المسيحيين باعتبارهم شركاء في الوطن وبالتالي حقهم في اعتلاء المناصب بالاستناد إلى الكفاءة والتي تعتبر هي المعيار الرئيس لذلك، من ناحية أخرى: كان هناك قبول من جانب حزب الحرية والعدالة في ترشيح مسيحيين على قوائم التحالف الديمقراطي<sup>16</sup>، ولهذا وجهت جماعة الإخوان المسلمين للكنيسة الدعوة للتنسيق معها على المستوى الانتخابي وفتح المجال لترشيح 30 شخصية مسيحية على قوائم الحرية والعدالة، إلا أن قيادات الكنيسة لم تقبل بهذا وفضلت التنسيق مع حزب المصريين الأحرار<sup>17</sup>.

أما خطاب حزب النور، فبالرغم من الحديث عن الشراكة في الوطن إلا أن مسألة "ولاية المسلمين" كانت هي الحاكمة على مختلف التصريحات الصادرة من الحزب أو من شيوخ الدعوة السلفية.

<sup>14</sup> البدوي: مستمرون في التحالف الديمقراطي سياسيا وانسحابنا منه انتخابيا فقط، موقع اليوم السابع، 11 يناير 2012، <http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=575611>

<sup>15</sup> - النور: من لم يصوت للنور فاجر وفاسق وأثم قلبه، صحيفة الشروق، 22 ديسمبر 2011، <http://shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=22122011&id=5b4eb2a2-1cb5-4d88-8baa-2922b263a77d>

<sup>16</sup> حزب الإخوان يبحث عن أقباط للترشيح في الانتخابات المصرية القادمة، موقع BBC news، 16 مايو 2011 [http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110516\\_mursi\\_brotherhood.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2011/05/110516_mursi_brotherhood.shtml)  
<sup>17</sup> نقاشات قامت بها الباحثة مع أحد أعضاء حزب الكرامة المسيحيين، و أحد الأشخاص القريبة من جماعة الإخوان المسلمين.

ومن ناحية أخرى، قام كلا من جماعة الإخوان المسلمين بالتعاون مع شباب الدعوة السلفية بمبادرات لتشكيل لجان شعبية لتأمين الكنائس في فترة أعياد الميلاد والذي كان له دلالة ايجابية في الداخل والخارج على حد سواء<sup>18</sup>.

### - العلاقة مع المجلس العسكري:

تظل العلاقة بين كلا الحزبين مع المجلس العسكري غير مستقرة تتوقف على القضايا المطروحة. وكانت قضايا قانون العزل السياسي، وتسليم السلطة للمدنيين من خلال إجراء انتخابات برلمانية نزيهة و أمنه، وعدم وجود مبادئ فوق دستورية، وعدم وضع معايير للجمعية التأسيسية هي القضايا الأعلى في فترة الانتخابات والتي كانت تؤدي إلى قرب أو بعد الحزبين عن المجلس العسكري والقوى الثورية:

قضية العزل السياسي: كان هناك اتفاق بين العديد من الأحزاب: حزب الحرية والعدالة، حزب الوسط، حزب النور، حزب تحالف الشعب الاشتراكي "قائمة الثورة مستمرة" على ضرورة صدور قانون العزل السياسي، لكن من قام بالعمل فعلا كان حزب الحرية والعدالة<sup>19</sup>.

قضية المبادئ فوق الدستورية "وثيقة السلمي": رغم اتفاق كبير بين الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية والليبرالية والاشتراكية على رفض الوثيقة إما بشكل مبدئي "موقف الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية" أو بسبب بعض النصوص التي حوتها، إلا أن التحرك الكثيف لمنع صدورها في إعلان دستوري كان بالتنسيق بين حزب الحرية والعدالة وحزب النور والقوى الثورية<sup>20</sup>.

<sup>18</sup> مصر: لجان الإخوان المسلمين لحماية الكنائس والأقباط، موقع BBC news، 6 يناير 2012، [http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120106\\_muslim\\_brotherhood\\_protecting\\_church.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/01/120106_muslim_brotherhood_protecting_church.shtml)

- حزب النور السلفي: مس شعرة من أي مسيحي يتناقض مع برنامجنا، صحيفة الشروق، 1 ديسمبر 2011، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=01122011&id=0c727521-2269-4d5d-ac3f-06495a9cfb89>

<sup>19</sup> الأحزاب تطالب بالعزل السياسي وإلغاء المادة 5 في قانون الانتخابات، موقع صحيفة الأهرام، 29 سبتمبر 2011، <http://www.ahram.org.eg/The%20First/News/103896.aspx>

- الحرية والعدالة يطالب بسرعة العزل السياسي للفلول، موقع اخوان اون لاين، 13 أكتوبر 2011، <http://www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?ArtID=93079&SecID=250>

<sup>20</sup> الإسلاميون والليبراليون يتحدون ضد وثيقة السلمي.. وتحذيرات من فوضى سياسية، صحيفة الشروق، 3 نوفمبر 2011، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=57797ae4-a3fe-4472-9673-6760d880520b>

- الإسلاميون يهددون بمليونية لإسقاط وثيقة السلمي، صحيفة الشروق، 8 نوفمبر 2011، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=43b0e095-6bcb-4c1f-9790-6b2aa796eee9>

و بالرغم من التنسيق الذي حدث بين الحزبين والقوى الثورية لجمعة "إسقاط وثيقة السلمي" 18 نوفمبر 2011، والتي أدت بالفعل إلى عدم صدورها بشكل رسمي، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين والحزب بشكل رسمي لم يقوما بالاشتراك أو المساندة للقوى الثورية في أحداث محمد محمود 19 نوفمبر، بينما قام حزب النور بذلك<sup>21</sup>. ويعود السبب في ذلك إلى تخوف حزب الحرية والعدالة و جماعة الإخوان المسلمين من قيام المجلس العسكري بالتدخل بهذه الأحداث لتأخير الانتخابات أو إلغائها، في حين فضل حزب النور البقاء في مربع الثوار مستكملا تحديه للمجلس العسكري.

### العلاقة مع الشعب:

ركز خطاب حزب الحرية والعدالة من ورائه جماعة الإخوان المسلمين في الدعاية الانتخابية على القضايا المجتمعية والاقتصادية المرتبطة بالجوانب الحياتية للناس، بالإضافة إلى رفضه أو عدم مشاركته في المظاهرات التي تمت خلال فترة الانتخابات، عدا مظاهرات إحياء ذكرى 25 يناير، و بالتالي اتسمت خطابه بالمجتمعية والتوافقية مع المزاج الشعبي مبتعدا بشكل مكثف عن المطالب السياسية، الأمر الذي أدى إلى قبوله على المستوى الشعبي بشكل كبير.

**أيضا على مستوى العمل:** كان هناك عمل مكثف من جانب جماعة الإخوان المسلمين لربط خطابهم ب قدرتهم التنظيمية على تقديم حلول وقتية لبعض المشاكل اليومية التي يعاني منها المواطنون مثل أزمة أنابيب البوتاجاز.. والتي تصنف ب "الرشاوي الانتخابية"<sup>22</sup>.

أما بالنسبة لحزب النور والدعوة السلفية" كان خطاب الهوية حاضرا بقوة (بالإضافة إلى العمل الخيري) مع الخطاب الشعبي والمجتمعي في مواجهة كل المنافسين، الأمر الذي دفع أنصار الحرية والعدالة إلى استخدام "خطابات الهوية والدفاع عن الإسلام" أيضا.

ويمكن أيضا هنا الإشارة إلى خطابات التطمينات التي قدمت من حزب النور في مجالات الثقافة والسياحة وقيامه بتطوير خطابه بهذا الصدد ودعوته إلى "السياحة الثقافية المناسبة للمجتمع" "السياحة المتوافقة مع المجتمع".

### القسم الثاني: المشهد السياسي الجديد بعد الانتخابات

<sup>21</sup> لم يكن هناك مشاركة رسمية من قبل جماعة الإخوان المسلمين في الاعتصام الذي بدأ منذ أحداث 20 نوفمبر 2011، لكن هذا لم يمنع من صدور موافقة إدارية في بعض المستويات الإدارية الاخوانية للمشاركة، على الناحية الثانية كان هناك مشاركة رسمية من حزب النور في هذا الاعتصام.

المصدر: ملاحظات ميدانية للباحثة.

<sup>22</sup> ملاحظات الباحثة الميدانية .



في الواقع كان المشهد السياسي في مرحلة ما قبل الانتخابات يتسم بوجود ثلاث أطراف واضحين وهم: المجلس العسكري، القوى السياسية والثورية، والشعب، وبالرغم من حدوث خلافات بين القوى السياسية والثورية في بعض الأحيان لكن كان هذا لم يمنع أبداً من حدوث تنسيقات سياسية في مواجهة المجلس العسكري.

لكن بعد نهاية انتخابات مجلس الشعب، بدأ المشهد السياسي في التغير ليصبح لدينا أربع كتل واضحة وشكل جديد للعلاقات بين هذه الكتل، على النحو التالي<sup>23</sup>:

- **المجلس العسكري** : وهو الكتلة التي تجمع من خلفها قوى النظام القديم وشبكات من المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتسانده المؤسسات الدينية الرسمية في الدولة : مؤسسة الأزهر، والكنيسة الأرثوذكسية، بالإضافة إلى تملكه لأدوات الإعلام والعنف، و الأجهزة الأمنية. وفي المشهد الجديد بالرغم من فقدان المجلس العسكري ظاهرياً للسلطات التشريعية بعد انتقالها إلى مجلس الشعب، إلا أنه لا يزال محتفظاً بالسلطات التنفيذية والتي تمكنه من إدارة المشهد بشكل كبير مع قدرته على الاحتفاظ بدوره كموازن بين كافة الفواعل داخل الدولة.

- **القوى الثورية**: وهي تجمع الحركات والائتلافات الشبابية، والتي فقدت عنصر المفاجأة الذي أدى إلى حسمها للمعركة في 11 فبراير 2011، وأصبحت الآن في دائرة رد الفعل.. وقد يدفعها البعض إلى الأحداث دفعا ليستفيد من ذلك في إضعاف شعبيتها في الشارع لا سيما أنها غير منظمة ولا تمتلك رؤية شاملة لإدارة الصراع وغير متوافقة فيما بينها، ناهيك عن فقدانها قوى الإخوان الثورية والتي تم تحييدها عن الصراع بإدخالها في السلطة فصارت مع القوى السياسية.

- **البرلمان**: وهو يجمع القوى والشخصيات السياسية الأساسية المتمثلة في حزب الحرية والعدالة المرتبط بجماعة الإخوان المسلمين، حزب النور المرتبط بالدعوة السلفية، حزب الوفد، وحزب المصريين الأحرار. هذه القوى بشكل عام تحولت من الكتلة الثورية إلى

<sup>23</sup> تم التركيز هنا على مستوى الداخل ولم نتطرق الباحثة للأطراف الإقليمية والدولية وتأثيرها على المشهد السياسي الداخلي في مصر وذلك لأنه موضوع لبحث آخر مقدم في نفس المؤتمر.

هذه القراءة للمشهد مستوحاه من الاطار النظري لحركة "المشروع"، أشرف درويش، نجوان الاشول، حركة "المشروع" هي حركة شبابية ثورية تشكلت في أعقاب أحداث مجلس الوزراء في يناير 2012، وانتهت رسميا في 15 فبراير 2012،

<http://www.facebook.com/almshrou3>

البرلمان وفي دخولها للبرلمان أثر ذلك على عملها على الساحة السياسية وعلى علاقتها مع الفواعل الأخرى وحساباتها السياسية.

- **الشعب:** منقسم إلي قسمين أساسيين<sup>24</sup> الشعب السياسي وهو المهتم بالشأن السياسي والذي كان نزوله الي الشارع يوم 11 فبراير حاسما للموقف السياسي وهذا النوع من الجماهير في حالة انقسام بين مؤيد للثورة تعاطفا معها وإيمانا بها أو معارض لها مرتبنا تشنتها وعدم وجود رؤية لها، وأما الشريحة الأكبر من الشعب فهي الشعب الاجتماعي الشعبي وهو مهتم بشئون الحياة الاجتماعية ولا ينشغل كثيرا بالشأن السياسي إلا إذا شعر بتأثير في حياته اليومية.

**على مستوى العلاقات بين هذه الكتل يمكن القول أن العلاقات بين المجلس العسكري والقوى الثورية هي علاقات سيئة للغاية، أما علاقته بالقوى السياسية في البرلمان فنجد أنها لا تزال غير مستقرة على نمط محدد خاصة علاقته بالأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية، فالبرغم من توترها في بعض الأحيان على خلفية بعض القضايا مثل قضية تشكيل الحكومة إلا أنها لم تصل إلى صدام حقيقي، ووقفت عند حد المواجهات الصحفية، مع عجز واضح لهذه القوى عن القيام بدورها التشريعي داخل البرلمان من رقابة وتشريع. أما علاقة المجلس العسكري بالشعب فنجد وجود حالة من الرضا المؤقت بين الشعب الاجتماعي والمؤسسة العسكرية وهذا الرضا إما نابعا عن قناعات تربت عليها أجيال أو نابع عن عدم وجود بديل عن المجلس العسكري في هذه الفترة يضمن لهذا الشعب الاستقرار والأمن، لاسيما وأن القوى السياسية المنتخبة في البرلمان لا تزال عاجزة على القيام بدورها وبالتالي لم تحظى بعد بالثقة الكاملة من هذا القطاع العريض من الشعب، أما علاقة الشعب الاجتماعي بالثوار فعلاقة يشوبها التوتر وعدم الثقة في أحيان كثيرة، خاصة في ضوء الحملة المنظمة لتشويه كل الحركات الثورية من ناحية، ومن ناحية أخرى، فشل القوى الثورية في إنتاج خطاب قريب من الشارع مرتبط بالهموم الحياتية واقتصار خطابهم على الجوانب السياسية بالإضافة إلى القيام المتكرر بالدعوة إلى مظاهرات لأسباب غير واضحة ومحددة ومفهومة لدى المواطن البسيط. بينما علاقة الشعب بالبرلمان فهي علاقة تأييد غير مكتمل وثقة غير كاملة بسبب عدم قدرة القوى السياسية على تحقيق انجاز حقيقي ملموس لديهم كما ذكرت أنفا.**

<sup>24</sup> مناقشة مع الأستاذ توفيق غانم، إعلامي ومثقف مصري.

في الحقيقة، بالرغم من انه من المبكر القيام بتقييم حقيقي لأداء حزبي العدالة والحرية والنور في البرلمان في ضوء معطيات المشهد السياسي الجديد، إلا انه يمكن مناقشة الأداء من خلال نوعين من القضايا منذ بداية عمل مجلس الشعب وحتى 22 فبراير 2012:

1- القضايا السياسية: وتتمركز في قضيتين: الأولى الموقف من حكومة الجنزوري: فالبرغم من الاستياء العام من أداء الحكومة، وبالرغم من التصريحات الشديدة من كلا الحزبين، إلا أنه حتى الآن لا يوجد ضغط حقيقي على المجلس العسكري لتغييرها، وهذا يشير إلى علاقة المراوحة بين هذه الأحزاب والمجلس العسكري وعدم الرغبة في الصدام المباشر، وقد يكون السبب هو عدم وجود رؤية لكيفية تشكيل الحكومة الجديدة، وهل سيتم تشكيلها من حزب الحرية والعدالة مع حزب النور، أم مع أحزاب أخرى، أم أنها حكومة تكنوقراط ستحظى بدعم البرلمان؟

قضية مذبحه بورسعيد: بالرغم من تشكيل لجنة تقصي الحقائق، إلا كل ما خرجت به ظل توصيات، دون تفعيل، وهذا أيضا يثير تساؤل حول مدى رغبة وقدرة حزبي الحرية والعدالة والنور على القيام بسحب الثقة من وزارة بعينها داخل حكومة الجنزوري، وفقا للمادة 33 من الإعلان الدستوري والتي تفيد بحق مجلس الشعب بممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، والتي تعني وفقا للعرف القانوني الحق في سحب الثقة من الوزير، ولماذا يتم تبني فهم المجلس العسكري لدور مجلس الشعب باعتباره ساحة للنقاش وليس للرقابة!

أيضا في هذه القضية شهدنا قيام حزب الحرية والعدالة بتقديم طلب لاتهام وزير الداخلية بالاعتماد على توقيع أعضائه فقط دون إشراك أعضاء من الأحزاب الأخرى، والذي كان سيمثل خطوة ايجابية نحو خلق تفاهات حقيقية في الداخل.

2- قضايا مجتمعية: هنا نجد أن النقاشات داخل البرلمان تبنت القضايا المجتمعية بشكل كبير وابتعدت عن قضايا الهوية والقضايا التي تم طرحها على حزب النور مثل الأدب والفن وغيرها، وان ظلت في مستوى النقاشات والتوصيات ولم تصل بعد إلى تشريعات والزام للحكومة بالقيام بعملها في هذا الصدد.

ملاحظات ختامية:

يتضح من السابق التالي:

- لا يمكن الحديث عن حزبي الحرية والعدالة والنور باعتبارهم يمثلون تكتلا أو تحالفا جامدا، بل أن الاقتراب والابتعاد بينهم يتوقف على نوع القضية والسياق المحيط، وهذا في الحقيقة يجعلنا

نتحدث عن وجود اختلافات حقيقية بين الحزبين والجماعتين الخلفيتين لهما على مستويات متعددة:<sup>25</sup>

-المستوى الديني: من يفرض نمط التدين الخاص به على المجتمع.

التنافس حول من يمثل الإسلام الوسطي، الإسلام الحقيقي: لذا كان هناك جدالات حول الحزب أو الجماعة التي تمثل الإسلام: وبالتالي كان هناك خطابات بل و فتاوى حول تحريم التصويت للحزب كذا : مثال الفتاوى التي صدرت عن شيوخ سلفية بعدم التصويت لحزب الحرية والعدالة "الإخوان" باعتبار أن قائمتهم تضم أحزاب ليبرالية علمانية معادية للإسلام، وتضم مسيحيين)، على الجانب الآخر عملت جماعة الإخوان على التأكيد على التزامها الديني ونشر أن تحالفها هو من قبيل "حلف الفضول" لخدمة الصالح العام!، وبالتأكيد لم يسلم حزب الوسط من الخطابات الدينية المشككة في مدى تمثيله للإسلام.

هذه القضية في الحقيقة تضع لنا الاختلاف الإسلامي الإسلامي بشكل كبير وتشكك في الأطروحة التي نتحدث عن وحدوية القوى الإسلامية في المجال السياسي: إذن هنا نتحدث عن الديني والسياسي واستخدام الديني في السياسي:

فمثلا الآية الكريمة" يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض" ومن يتولهم منكم فهو منهم" وجهت الى حزب الحرية والعدالة، وبالتالي يكون الرد من قبل حزب الحرية والعدالة هو " تقديم حزب النور" باعتباره صوت التشدد أي انه يمثل حزب يميني متطرف للداخل والخارج<sup>26</sup>.

هذه القضية مهمة لأنها تطرح نوعين من التنافس بين : التنافس الديني: من يفرض نمط التدين، والتنافس السياسي، بمعنى آخر هذه القضية تجعل التنافس ليس سياسياً بل على "من لديه الفهم الصحيح للإسلام"، لذا لم يكن مستغرباً أن يتم سحب هذا الجدل داخل البرلمان في موقعة رفع الأذان، ويكون الرد "لست أكثر إسلاماً منا"، و ثم رد أحد الأعضاء "شيخ من جماعة الإخوان المسلمين" برد فقهي على الواقعة!

هنا نثار إشكالية "وجود المشروع"، بمعنى آخر، هل تقدم الأحزاب الإسلامية "مشروعاً إسلامياً حقيقياً لإدارة الحياة المجتمعية والاقتصادية: أم أنه مشروعاً خطابياً فقط.. كذلك ربط الإسلامي

<sup>25</sup> هذه تعتبر مقاربة أولية لا تزال تحتاج إلى بحث واختبار على فترة زمنية معتبرة.

<sup>26</sup> هذا النوع من الخطاب يكون تأثيره على المستوى الدولي هو وضع حزب النور محل جماعة الإخوان المسلمين في مرحلة ما قبل الثورة باعتباره خطر على المجال السياسي للدولة، وفي الحقيقة قد تدفع الفواعل الدولية جماعة الإخوان المسلمين لهذا، أو/ و تقوم جماعة الإخوان المسلمين بهذا من باب التنافسية السياسية في الداخل والخارج.

بالحزب السياسي قد يؤدي إلى الحكم على الإسلام بالأداء الحزبي، وبالتالي فشل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية في إدارة البلاد قد يؤدي إلى ربط هذا الفشل بالإسلام كدين "خاصة في ضوء الخطوات الحثيثة من جانب المجلس العسكري لتصفير الدولة على مستوى العلاقات الخارجية، وعلى المستوى الاقتصادي من خلال السحب المتزايد من الاحتياطي، والموافقة على قروض ضخمة. هذا قد يؤدي إلى تأكيد الأطروحات الغربية حول "فشل مشروع الإسلام السياسي"، والتي تقوم على أن الجماعات "الإسلامية" - كما تصنفها هذه الأطروحات - لا يمكنها أن تقدم مشروعاً بديلاً عن المشروع الغربي في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإن جل ما يمكنها القيام به هو الحشد الجماهيري على أساس الديني فقط. وبالتالي هنا يكون على الجماعة البحثية إعادة النظر في مفهوم "التيار الإسلامي" والتعريفات المقدمة له، بل وإعادة تعريف ما يسمى "بالإسلام السياسي" باعتباره مصطلحاً غربياً، وما يرتبط به من مصطلحات ومفاهيم: سلفي، اصولي، وهل السلفية مرتبطة بالضرورة بالإسلام أم يمكن الحديث عن سلفية مسيحية وسلفية يهودية باعتبار العلاقة بين الشيخ والطالب/ العلاقة بين "القس" وشعب الكنيسة!

- المستوى السياسي: على مستوى الخطاب السياسي وعلى مستوى العلاقات مع الأطراف السياسية الأخرى في الداخل وفي الخارج.

- المستوى المجتمعي: في العلاقة من حيث الخطاب والفعل مع الأقليات النوعية والدينية، وفي العلاقات مع الأغلبية وتنفيذ الوعود الانتخابية.

- المستوى الداخلي في الحزب وعلاقته بالجماعة: بشكل أولي يمكن أن نتحدث عن نموذجين نموذج الاقتراب اللصيق بالجماعة وهو نموذج حزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين: وهنا يطرح إشكالية العلاقة بين الرؤية السياسية للحزب ورؤية التنظيم، وعلاقة الفرد بالتنظيم: هل هي "السمع والطاعة" أم أن الفرد ينخرط بذاته واعية. هنا يوجد تحدي حقيقي للحرية والعدالة وعلاقتها بالجماعة لأن الجماعة كتنظيم تقوم على أسس تختلف بشكل كبير عن ميكانزمات العمل في الحزب السياسي، والربط يعني محدودية وجود فضاء حقيقي للعمل السياسي.

ونموذج "الانفكاك الناعم" هو نموذج حزب النور وجماعة الدعوة السلفية والذي لا يطرح انفصالا حادا عن الجماعة السلفية وإنما اعتبارها مرجعا فكريا لا يتداخل مع الهياكل التنظيمية للحزب بشكل سافر، ولكن هنا توجد إشكالية حقيقية في عدم وجود مراجعات مكتوبة عن المفاهيم السياسية الأساسية على عكس جماعة الإخوان المسلمين وبالتبعية حزب الحرية والعدالة. لكن على الجانب الآخر يعطي الارتباط الناعم بجماعة الدعوة

السلفية حيزا كبيرا من حرية الحركة لحزب النور يمكنه من التفاعل مع الأحداث والقضايا السياسية والمجتمعية بشكل كبير على عكس حزب الحرية والعدالة.

- لم يتضح بعد وجود أجندة تشريعية واضحة ومحددة لأي من الحزبين، وقد يعود ذلك لاستغراق مجلس الشعب منذ بداية عمله في التصدي للأزمات "مثل قضية بورسعيد"، لكن هذا لا يعد مبررا لغموض هذه الأجندة.

- كلا الحزبين كان خطابه الموجه للشارع خطابا يتسم بالمجتمعية والشعبية بامتياز ملتصقا بالاحتياجات المعيشية للناس مبتعدا بشكل ما عن القضايا السياسية النخبوية غير المفهومة لدى المواطن العادي، ولكن يلاحظ أنه على المستوى المحلي في المدن كان يمتزج الخطاب المجتمعي بالخطاب الهوياتي "الدفاع عن الهوية الإسلامية للوطن"، وهنا كان هناك تنافساً بين حزبي الحرية والعدالة وحزب النور ومن ورائهم جماعة الإخوان المسلمين وجماعة الدعوة السلفية عن من يمثل هذا "الحارس للهوية" في المجتمع. وقد انعكس هذا الخطاب ومدى قبوله لدى الناخبين في الكثير من المعارك الانتخابية التي دارت بين المرشحين الفرديين المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين وجماعة الدعوة السلفية، والتي أدت في كثير من الأحيان إلى فوز مرشح جماعة الإخوان على مرشح الدعوة السلفية، وهنا نجد أن للأرقام دلالة مهمة، ففي حين فاز 107 شخص من جماعة الإخوان المسلمين بالمقاعد الفردية من اجمالي مقاعد حزب الحرية والعدالة التي تصل إلى 222 مقعد، حصل فقط 22 شخص من أعضاء حزب النور والمنتمين لجماعة الدعوة السلفية من اجمالي المقاعد للحزب التي تصل إلى 112، هنا نجد أن النظام الانتخابي للانتخابات القائم على القوائم والفردي كان له دور في حصول حزب النور والدعوة السلفية على العدد الكبير باعتبار أن نظام القائمة يعطي لكل صوت قيمة تؤثر في عدد المقاعد التي يمكن أن تحصل عليها قائمة الحزب. وبالتالي نجد أن خطاب جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة كان أكثر قبولا في الشارع من خطاب الدعوة السلفية وحزب النور لذا اتجه الناخبون في كثير من الأحيان إلى دعم المرشحين الفرديين لجماعة الإخوان على حساب مرشحي حزب النور. من ناحية أخرى، عند تحليل النتائج الرقمية لأصوات الناخبين التي أعطت للأحزاب والجماعات ذات المرجعية الإسلامية: حزب الحرية والعدالة وحزب النور، وحزب الوسط، وحزب الإصلاح والتنمية والتي يمثل تقريبا عدد الداعمين لهم مقارنة بعدد الأصوات التي دعمتهم في الاستفتاء على تعديلات الدستور 19 مارس 2011<sup>27</sup>، نجد أن هناك زيادة في عدد الأصوات

<sup>27</sup> في الاستفتاء على التعديلات الدستورية 19 مارس كانت الجماعات ذات المرجعية الإسلامية (والتي انبثق منها أحزاب فيما بعد) تدفع الناخبين للتصويت لصالح التعديلات، في حين دفعت التيارات الأخرى: الليبرالية والاشتراكية لفرض التعديلات

الداعمة للأحزاب التي تنافس هذه الأحزاب ولا يوجد زيادة معتبرة في نسبة المؤيدين للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية: فلقد كان إجمالي المشاركين في الاستفتاء على التعديلات الدستورية هي 18 مليون و 537 ألف و 954 صوت، عدد الموافقين كان 14 مليون و 192 ألف و 577 صوت بنسبة 77,2% بينما عدد الراضين 4 مليون و 174 ألف و 187 صوت بنسبة 22,8% ، أما في الانتخابات نجد أن إجمالي الأصوات 27 مليون و 65 ألف و 135 صوت، وأجمالي عدد الأصوات لصالح الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية : 18 مليون و 127 ألف، بينما إجمالي الأصوات الداعمة للأحزاب الأخرى هو 8 مليون و 938 ألف و 135 مليون، نسبة المؤيدين للأحزاب ذات المرجعية الإسلامي هي 66,9%، في مقابل نسبة 33% للأحزاب الأخرى<sup>28</sup>، هذا يعني انه بالرغم من فوز هذه الأحزاب بأغلبية المقاعد في البرلمان، إلا أن تراجعاً حقيقياً حدث في نسبة تأييدها في الشارع المصري وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب أهمها تأثير الخطابات السياسية والهوياتية ومدى قبولها لدى المواطنين.

- يقع تحدي حقيقي في مسألة تشكيل حكومة جديدة: إما أن يقوم حزب الحرية والعدالة بتشكيل حكومة توافقية مع أحزاب أخرى من بينها حزب النور وهذا بالفعل سوف يقوي من قوة الجناح السياسي لحزب النور، أو استبعاده بالكلية (متوافقاً مع الرؤية والدعوات الغربية بالتعامل مع النور على النحو الذي كان يتم التعامل معه مع الإخوان)، الأمر الذي قد يؤدي إلى تقوية المزادات للجناح الفقهي باعتبارهم "حرس الثوابت" لمسألة إعلاء الهوية وتطبيق الشريعة لمجابهة الإخفاقات التي قد تحدث لحكومة الإخوان، أو أن يقوم حزب الحرية والعدالة بتشكيل حكومة تكنوقراط توافقية بدعم البرلمان. (أريد أن أشير إلى أنني لا أتحدث عن تحالف إسلامي وإنما كيفية التطور الحقيقي لكل التيارات الحديثة على الساحة، وبناء تحالفات سياسية وليست إيديولوجية).

وفي الحقيقة ، ومن ناحية ثانية هذا الأمر يدعو إلى التساؤل حول مدى جهوزية حزب الحرية والعدالة وائتلافه لتحمل الحكومة ووجود رؤية حقيقية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية العميقة في المجتمع ومشاكل الجهاز البيروقراطي للدولة والذي ادخل إليه في عهد حكومة د. عصام شرف حوالي 2 مليون موظف والذي تضخم من 4.5 مليون

<sup>28</sup> 235 مقعد للحرية والعدالة، وحلفائه و123 للنور و38 للوفد و34 للكتلة في برلمان الثورة، صحيفة الأهرام، 22 يناير 2012،

<http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=774569>

- نتائج استفتاء تعديل الدستور 19 مارس 2011، <http://www.youtube.com/watch?v=iCtdrWYbldc>

موظف إلى 7 مليون من إجمالي قوة العمل (التي تصل إلى 42 مليون) والتي تعني منظومة أجور متكاملة تبدأ بالأجر حتى المعاش باختلاف السلم الوظيفي. أيضا هنا يوجد تحدي آخر وهو مدى تفهم الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية إلى ضرورة الحفاظ على استقلالية الجهاز البيروقراطي عن حزب الأكثرية، وبالتالي فالمشكلة هي أن يتم تغلغل فكر واحد وواحد فقط داخل الأجهزة الإدارية لجهاز الدولة " state Apparatus".

في النهاية..يمكن القول بأن العمل على تحليل أداء أحزاب الحرية والعدالة والنور في ظل الواقع السياسي الجديد لا يمكن حسمه بسهولة الآن، وان كنا نستطيع كباحثين التنبؤ بأفعال وردود أفعال الحرية والعدالة باعتبارهم مرتبطون عضويا بجماعة الإخوان "الإصلاحية" غير التصادمية في علاقتها مع السلطة، والتي لم تخرج عن هذا الخط في الواقع، فإننا على الجانب الآخر لا يمكن التنبؤ بأفعال حزب النور باعتباره قد فرض نفسه كفاعل سياسي مركب وليس عادي وليس سطحي مرتبط بظاهرة الصعود السلفي التي هي أيضا مركبة وديناميكية وغير جامدة، وهو في حد ذاته ظاهرة قابلة للتحويل رغم وجود "حراس الثوابت" ، فهي تدخل وتخرج في ائتلافات وتقاومات متعددة مع القريب منها ايدولوجيا "الإخوان" والبعيد عنها أيدولوجيا " الليبراليين والاشتراكيين"<sup>29</sup>.

<sup>29</sup> الإعلان عن أول مؤسسة وطنية لمراقبة البرلمان، صحيفة الشروق، 18 يناير 2012، <http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?id=df89f376-6f93-4fff-84c2-632c6df10a00>



## مراجع الدراسة:

### المواقع الالكترونية:

- موقع صحيفة الأهرام.
- موقع صحيفة البديل الجديد.
- موقع إخوان أون لاين.
- موقع صحيفة الشروق.
- موقع صحيفة المصري اليوم.
- موقع اليوم السابع.
- موقع مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
- موقع BBC News باللغة العربية.
- موقع الموسوعة الالكترونية ويكابيديا.
- موقع Youtube.com.

## الملاحق:

### ملحق رقم : 1

وثيقة التحالف الديمقراطي من أجل مصر<sup>30</sup>  
أعدت ثورة 25 يناير الروح إلى شعب مصر، وأخرجت أسمي ما به من خصائص، فاستطاع-  
بفضل الله- تحقيق بعضها ولا تزال الأخرى تحتاج إلى اليقظة وتوحيد الجهود.  
إن ما تحقق من أهداف الثورة إنما يندرج في إطار التطهير. ولكنه تطهير غير كامل؛ لأن فساد  
النظام قد تغلغل طويلاً وعرضاً وعمقاً في كل مؤسسات الدولة. وجهود التطهير لا بد أن تتكافأ مع  
ضخامة الفساد وأعداد الفاسدين، وهذا يحتاج فضلاً عن الجهود إلى وقت، كما أن القوي المضادة  
للثورة في الداخل وأعداد الوطن والأمة في الخارج سيحكون المؤامرات وينشرون الفتن،  
ويعيثون في الأرض فساداً وتخريباً لإجهاض الثورة. وهذا كله يلقي علي كواهلنا جميعاً  
استصحاب روح الثورة ووحدة الصف وتقديم المصالح العامة الوطنية علي المصالح المحدودة.  
إننا نوقن كل اليقين أن الأهداف العظيمة والآمال العريضة لا يستطيع أن يقوم بها فصيل وحده أو  
حزب بمفرده، ولكن لا بد من تضافر كل الجهود، وتكاتف كل القوي الشعبية حتي تعبر الثورة إلى  
شاطئ النجاح، وتتحقق الأمن القومي، وتستعيد مصر سيادتها وريادتها وتقدمها، ويعيش شعبها  
في المستوي اللائق به في كل مجال.  
لهذه الأسباب كلها نطرح هذه المبادرة التي تشتمل علي المبادئ العامة الأساسية التي تتوافق  
عليها أطراف المجتمع المصري وتمثل البنية الأساسية للنظام الديمقراطي الحر العادل الذي  
ناضلت أجيال متوالية من أجله لكي تهدي بها الجمعية التأسيسية التي سينتخبها البرلمان القادم  
لإعداد مشروع الدستور الجديد.  
أولاً: بناء الإنسان والقيم الأساسية للمجتمع  
1- الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر  
الرئيسي للتشريع مع حق غير المسلمين في الاحتكام إلي شرائعهم في أحوالهم الشخصية.  
2- حرية العقيدة والعبادة ودعم الوحدة الوطنية، وتأكيد مبدأ المساواة بين جميع المواطنين علي  
اختلاف أديانهم.  
3- القيم والمبادئ الأخلاقية أساس بناء الإنسان.  
4- المواطنة أساس المجتمع، والالتزام بعدم التفرقة بين المواطنين بسبب الدين أو العرق أو  
الجنس وتجرير التمييز بينهم.  
5- التمسك بثوابت الأمة المتوافق عليها وهويتها والقيم الروحية التي أرسنها الأديان السماوية.  
6- الدولة مسؤولة عن أمن الوطن والمواطنين، والقوات المسلحة حامية لأمن واستقلال الوطن  
وسلامة أراضيه.  
7- التعليم والتنمية البشرية والبحث العلمي أساس نهضة المجتمع.  
8- حرية الإعلام مع التزامه باحترام القيم والأخلاق والآداب العامة وفقاً للقانون وتشمل هذه  
الحرية احترام الحق في إصدار الصحف والمجلات وتأسيس الفضائيات والإذاعات وتنظيم  
الإعلام المرئي والمسموع كهيئة وطنية مستقلة وتجرير حجب المعلومات.

المصدر:

الوقد:

صحيفة

موقع

المصدر:

30

<http://www.alwafd.org/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/93-%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA%20%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9/170325-%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%AF-%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D9%84%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%89>

- 9- احترام حقوق الإنسان وفقاً للمواثيق والعهود الدولية بما لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية والحفاظ على الهوية العربية.  
ثانياً: النظام السياسي والحريات العامة:
- 1- الحق في تداول السلطة عبر الاقتراع العام الحر النزيه.
- 2- حرية تشكيل الأحزاب السياسية بالإخطار علي ألا تكون أحزاباً دينية أو عسكرية أو فئوية، وأن تكون السلطة القضائية وحدها هي التي تفصل في تقرير ما هو مخالف للدستور والقانون والنظام العام والآداب والمقومات الأساسية للمجتمع، أو ما يعتبر خروجاً علي الالتزام بالعمل السلمي.
- 3- حرية تكوين النقابات والجمعيات المدنية والأهلية، وتوفير سبل الدعم لها وعدم تدخل الجهات الإدارية أو الأمنية في شئونها.
- 4- الحق في التنظيم والتظاهر والإضراب والاعتصام وغيرها من أشكال الاحتجاج السلمي، مع مراعاة سلامة المجتمع وعدم الإخلال بالأمن العام.
- 5- احترام الحقوق والحريات السياسية والدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.
- 6- تمثيل الشعب في مجلس نيابي منتخب في انتخابات دورية حرة ونزيهة وشفافة تحت إشراف قضائي كامل وتجريم تزوير الانتخابات.
- 7- شغل مناصب المحافظين ونوابهم وعمد القرى بالانتخاب المباشر لمدة محددة قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.
- 8- حق الطلاب في النشاط السياسي من الحقوق العامة التي لا يجوز تعطيلها في أي وقت، ويشمل الحق في تشكيل الاتحادات الطلابية عبر انتخابات حرة نزيهة.
- 9- الشرطة هيئة مدنية تعمل للمحافظة علي أمن المجتمع والشعب وتخضع لرقابة قضائية ومدنية وتحترم حقوق الإنسان، كما تخضع ميزانيتها لإجراءات الشفافية الكاملة والرقابة المجتمعية.  
ثالثاً: القضاء:
- 1- استقلال القضاء بجميع هيئاته ودرجاته، وتوفير المقومات اللازمة لإبعاد القضاة عن أية مظنة أو مطمع أو تهديد أو استثناء.
- 2- مجلس القضاء الأعلى هو المختص بكافة أمور القضاة.
- 3- المحاكمة العادلة حق لكل مصري أمام قاضيه الطبيعي.
- 4- الفصل بين سلطتي الاتهام والتحقيق، وضمان استقلال النيابة عن وزير العدل، وتعيين رؤساء المحاكم العليا «الدستورية، الإدارية العليا، النقض، وكذلك النائب العام»، إما بالأقدمية أو الانتخاب من داخل هيئتها، وتبعية التفتيش القضائي لمجلس القضاء الأعلى وليس لوزير العدل.  
رابعاً: المجال الاقتصادي:
- 1- يقوم النظام الاقتصادي بقطاعاته الثلاثة العام والخاص والتعاوني علي الحرية والعدالة الاجتماعية.
- 2- تلتزم الدولة بالعمل من أجل تحقيق تنمية شاملة، والمحافظة علي الأصول الاقتصادية العامة.
- 3- تبني سياسة اقتصادية واجتماعية لمحاربة الفقر وتطبيقها تحت رقابة شعبية، بهدف القضاء علي المظالم الاجتماعية والحد من الفوارق بين فئات المجتمع وضمان ربط الحد الأدنى للأجور بالأسعار.
- 4- إيجاد تنسيق بين القطاع العام والقطاع الخاص والأهلي من أجل زيادة الاستثمار الإنتاجي، ورفع معدل الادخار، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها، وإعادة بناء الحركة التعاونية.
- 5- التزام الدولة بخطة لمساندة برامج التنمية الذاتية وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر بكافة أنواعها، مع تحفيز المجتمع لدعم هذه الخطة من أموال الزكاة والتبرعات الخيرية وغيرها.
- 6- تشجيع رؤوس الأموال المصرية في الداخل وأموال المصريين العاملين في الخارج وكذلك

- رؤوس الأموال العربية علي الاستثمار لدعم الاقتصاد المصري.
- 7- حظر إنشاء صناديق خاصة خارج إطار الموازنة العامة للدولة وضمان طرح هذه الموازنة لحوار جاد قبل إقرارها.
- خامساً: المجال الاجتماعي:
- 1- تأكيد دور الدولة في الرعاية والحماية الاجتماعية.
- 2- إطلاق حرية المصريين في المشاركة وإدارة الشأن العام يجعل المجتمع عوناً للدولة في حمل الأعباء الاجتماعية من خلال التنظيمات الشعبية الحرة التي تساهم في تحقيق التنمية وتوسيع نطاق الرعاية الاجتماعية ومكافحة الفقر.
- 3- تلتزم الدولة بنظام تعليم جديد يتيح الفرص للجميع شرط لا غني عنه لإنقاذ البلاد ووضع حد للانهايار المعرفي والثقافي والمهني.
- 4- تلتزم الدولة بنظام للتأمين الصحي يوفر رعاية طبية حقيقية لجميع المصريين، مع رفع الوعي الصحي للمواطنين وحماية البيئة من التلوث.
- 5- تلتزم الدولة بحماية البيئة من التلوث واحترام المعايير البيئية الدولية في جميع خطط التنمية والتطوير باعتبار الإنسان المصري الركيزة الأساسية لبناء المجتمع.
- 6- إحياء نظام الوقف الخيري للإنفاق منه علي الأنشطة والمؤسسات الخيرية الأهلية، ورفع جزء من العبء عن الدولة.
- 7- إنشاء مؤسسة للزكاة والتمويل الأهلي تكون مستقلة عن الحكومة ويديرها مجلس من الشخصيات العامة المشهود لها بالنزاهة والشرف، وتهدف إلي جمع أموال الزكاة وضمان إنفاقها في مصارفها الشرعية لعموم المصريين ولتخفيف حدة الفقر وتقليل البطالة علي أن تخضع حساباتها للأجهزة الرقابية.
- 8- الحفاظ علي الآداب العامة والقيم الدينية في المجتمع.
- 9- تفعيل برامج محو الأمية.
- 10- الاهتمام بالأسرة ورعايتها وحمايتها.
- سادساً: السياسة الخارجية:
- 1- دول العالم العربي والإسلامي والإفريقي هي الدائرة الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، ونصرة قضاياها- وفي مقدمتها قضيتا فلسطين والعراق ومختلف قضايا التحرر- ركيزة أساسية لهذه السياسة.
- 2- تقوم السياسة الخارجية المصرية علي رؤية واضحة وتخطيط استراتيجي يوفران لها القدرة علي المبادرة ويزودانها بالإمكانات اللازمة للتحرك الفاعل في الاتجاهات التي يستلزمها تفعيل دور مصر.
- 3- تدعيم العمل العربي المشترك رسمياً وشعبياً وتحقيق أكبر قدر ممكن من التضامن الفعلي، وإعادة النظر في منهج وآليات التكامل الاقتصادي المتبعة منذ نحو نصف قرن، والتوافق علي صيغة جديدة لهذا التكامل تعني بالمدخل الإنتاجي وليس فقط المدخل التجاري تمهيدا لبناء وحدة اقتصادية.
- 4- بناء علاقات مصر الإقليمية علي أساس من التعاون والتكامل، وإجراء حوار استراتيجي مع إيران وتركيا حول مستقبل المنطقة، ومراجعة عملية التسوية والاتفاقات مع إسرائيل علي أساس أنه لا سلام حقيقي في ظل العدوان والإجفاف وانتهاك الحق في تقرير المصير.
- 5- تدعيم العلاقات مع دول حوض النيل، وبناء علاقة خاصة مع السودان والسعي إلي إقامة تكامل اقتصادي مع شماله وجنوبه.
- 6- تحديد علاقات مصر الدولية في ضوء مصالحها ودورها العربي والإسلامي والإقليمي سعياً إلي نظام عالمي أكثر توازناً وأقل إجحافاً.
- ويقضي ذلك تدعيم العلاقات مع الدول الصاعدة في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، والتي تعمل من أجل نظام عالمي يتيح فرصاً أكبر للمشاركة والحوار، ويرتبط بذلك تطوير العلاقات مع

الصين وروسيا، وإعادة بنائها مع أوروبا، وإعادة النظر في منهج وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة انسجاما مع متطلبات السياسة الخارجية التي تليق بمصر وبعيدا عن التبعية والهيمنة.